مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي المتقين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله النبي الأمين، والنور المبين ﷺ، وعلى آله الطاهرين، وخلفائه الراشدين، وصحبه الهداة المهديّين، الذين كانوا يهدون بالحق وبه كانوا يعدلون.

وبعد: فقد كانت صحبتي لكتاب (المستصفى من علم الأصول) قديمة، منذ كان ابتداءُ دراستي لعلم الأصول في جامعة الإمام محمد بن سعود، في السنوات الأولى لنشأتها المباركة، في كتاب (روضة الناظر) الذي هو مختصر وتهذيب للمستصفىٰ. فاقتنيت (المستصفى) كمرجع يمكن منه استيفاءُ ما يختزله الاختصار، ويُخلّ به الإيجاز، فكان نعم العونُ على فتح مقفلات هذا العلم.

ثم اطّلعت على ما ذكره العلامة ابن خلدون في أواخر مقدمته (ص٤٥٥) وهو قوله: «أحسَنُ ما كَتَبَ المتكلمون في أصول الفقه: البرهان، والمستصفىٰ، والعهدُ لعبد الجبار المعتزلي، وشرحُه المعتمد لأبي الحسين البصري. وهذه الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه» ورأيت كثيراً من الأصوليين يكثرون النقل لنصوص المستصفى، والاستناد إلى ما حرره مؤلفه من القواعد، والاعتناء بها. وكانوا فيها ما بين مستحسنٍ موافق، ومعارض ناقد.

ونظرتُ فإذا الكتاب لم يحظَ من العناية بما حظي به غيره من كتب الأصول، التي هي تراث إسلامي عقليٌّ ونقليّ عظيم. فأردت إخراج هذا الكتاب محرَّراً مُتْقناً، قدر الطاقة، وعلى الصورة التي يستحقها كتابٌ له وزنه وقيمته.

وقد استوقفني أثناء العمل فيه بعض آراءٍ كلاميّة في مسائل الاعتقاد، ذكرها الغزالي في أثناء كلامه الأصولي، تجري على مذهب الأشعرية، وتخالف ما

عليه أهل السنة من تابعي السلف في الاعتقاد. وكاد ذلك يصرفني عن متابعة العمل في الكتاب، لئلا أكون ممن أحيا باطلاً كاد أن يموت أو يندثر، بانتشار ضياء علم السلف، وتقبّل أهل العلم له في مشارق الأرض ومغاربها.

ولكني نظرت فرأيت أن العلوم الاعتقادية السلفيّة قد استقرت في القلوب والعقول، لدى أكثر علماء العصر، وطلبة العلم الشرعيّ، وأنهم لذلك لا يخفى عليهم فساد مثل هذه الآراء الكلامية، والعقائد المبنيّة على فلسفة أرسطو وغيره. فثبّت ذلك قدمي على المضي قُدُماً في إخراج الكتاب، قاصداً ما فيه من الحق، منبّهاً بعض التنبيه على هذه الأوهام. ورأيت بعض علماء أهل السنة أخذوا من كلام أبي حامد واعتنوا به، وتجنّبوا - ما أمكنهم - ما فيه من المخالفات، كما فعل ابن الجوزي في (منهاج القاصدين) الذي اختصر فيه (إحياء علوم الدين) وكما فعل الشيخ موفق الدين ابن قدامة في كتابه (روضة الناظر) الذي اختصر فيه (المستصفى).

فآمل ممن يطالع هذه النسخة أن يحسن الظن، ولا يعجل عليّ بالإنكار، فإن آراء أبي حامد في المسائل الأصولية، وحُسْنَ عرضِه لها، واستيفاءَهُ للأخذ والردّ فيها، مع ما أُوتِيَهُ من قوة العارضة، والقدرات العقلية الفائقة، ودقة البيان لمقاصد العلم، وحُسْنِ التمثيل لها بالأمثلة المقْنِعة، وإصابة المفصل في أكثر ما ذهب إليه، كلّ ذلك وغيره جدير بأن يزيد على ما في الكتاب من الزلل أضعافاً مضاعفة، ويكون ذلك شافعاً لمزيد العناية به.

على أنني عَلّقْتُ على كلامه في بعض المواضع من كتابه تنبهاتٍ للقارىء، لئلا ينساق مع ما أورده الغزالي. ولم أستوفِ التعليق على كل المواضع، في كل مكان يُستحق فيه، إذ إن ذلك مما يتضخم به الكتاب.

وإنني أحيل القارىء لمزيدٍ من الاستفادة، إلى (روضة الناظر) لابن قدامة، ففيها بعض التصحيح لكلام أبي حامد، وزاد شارح الروضة الشيخ عبد القادر بدران رحمه الله الأمور إيضاحاً. فليلتفت قارىء المستصفى إليهما وليجعلهما رفيقين له ودليلين، في طلبه لكنوز علم الأصول من خلال رياض (المستصفى)، ليتمَّ له الخير إن شاء الله.

ترجمة موجزة(١)
للإمام الغزالي
(٤٥٠-٥٠٥هـ)

هو أبو حامد، زين الدين، محمد بن محمد بن محمد، الغزالي الطوسي. وطوس من بلاد العجم. كانت في الموقع الذي فيه الآن مدينة مشهد. قال فيه ابن كثير: «كان من أذكياء العالم في كل ما يتكلم فيه» وقال الذهبي: «حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، صاحب التصانيف، والذكاء المفرط» وقال ابن النجار: «أبو حامد إمام الفقهاء على الإطلاق، وربّانيّ الأمة بالإتفاق، ومجتهد زمان، وعَيْنُ أوانه».

وجاءت شهرته بـ (الغزالي) من أن أباه كان غزّالاً يغزل الصوف، فهو على هذا بتشديد الزاي. وقيل: جاءت من أنه أصلاً من قرية «غَزَالة» من قرى طوس، فهو بتخفيف الزاي. وصحح القطب الحلبي أنه الغزّالي بتشديد الزاي نسبة إلى الغزّال. قال: والعجم تزيد ياء النسب في الحرفة. كذا في المعتبر للزركشي (ص٢٧١).

تفقه ببلده طوس أولاً، ثم تحوّل إلى نيسابور، ولازم الجويني، فبرع في الفقه في مدة قريبة، ودرّس بالنّظاميّة، وله أربع وثلاثون سنة. فحضر عنده رؤوس العلماء. وقال أبو بكر ابن العربي: «رأيت الغزاليَّ ببغداد يحضر درسه أربعمائة عمامة من أكابر الناس وأفاضلهم يأخذون عنه العلم».

---

(١) لم نشأ أن نسترسل في الترجمة للغزالي، فإن ما كتب عنه قديماً وحديثاً الشيء الكثير، وفي ذلك غنىً ومقنع.

وكان ممن حضر عنده أبو الخطاب وابن عقيل، الحنبليان. قال ابن الجوزي: وكتبوا كلامه في مصنفاتهم. أقول: هذا مع أنهما كانا أكبر منه سنًّا.

ثم لما رأى ما هو عليه من الإعجاب بنفسه، وتعظيم أهل العلم لقدره، انصرف عن ذلك، وأقبل على غيره، أو كما قال: «أقبلتُ على طريق الآخرة، وعلم أسرار الدين الباطنة».

فرحل إلى الحجاز سنة ٤٨٨هـ.

ثمّ إلى دمشق وبيت المقدس. وبقي هنالك مدة. وألّف في مقامه هناك كتابه الحافل الذي سماه «إحياء علوم الدين» وغيره.

ثم عاد إلى نيسابور، فدرس في النظامية أيضاً. وقيل إنه دخل مصر.

قال ابن كثير: «ثم عاد إلى بلده طوس فأقام بها، وابتنىٰ رباطاً، واتخذ داراً حسنة، وغرس فيها بستاناً أنيقاً، وأقبلَ على تلاوة القرآن، وحفظ الأحاديث الصحاح» وبها توفي.

والغزالي من أعاظم العلماء، الذين أثّروا في الحياة العلميّة والأخلاقية للأمة الإسلامية، وأثْرَوْها من جوانب عديدة. ولا يزال تأثيره حتى هذا العصر، سواء في العلوم الدينية أو غيرها، كالفلسفة، وعلم النفس، وعلم التربية، والأخلاق، وغيرها بالإضافة إلى جهوده في الفقه وأصوله.

وقد كثر مادحوه وناقدوه، قديماً وحديثاً.

والحقُّ أنه بذكائه المفرط، وإيمانه الصادق إن شاء الله، ونفسه الحسّاسة، أمَدَّ المكتبة الإسلامية بمادة غزيرة في كل العلوم التي تطرّق إليها، كالفقه، وأصول الفقه، وعلم طريق الآخرة. وردّ على الفلاسفة، والباطنية، والملاحدة، والإمامية، والمعتزلة. وتقوّى به علم أهل السنة، بما أمدّهم به من حسن الاحتجاج، وقوّة البيان، لولا ما كان له من الانحرافات في مسائل من العقائد، فهو يجري فيها على مذهب الأشعرية، ولا يعتد بدلالة ما وَرَد فيها من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، لأنها «ظواهر وأخبار آحاد» على حدّ قوله.

ومما يؤخذ عليه أيضاً متابعة المتصوفة في بعض انحرافاتهم، وما داخل عقله

من آراء الفلاسفة.

وقد اطلعت مؤخراً على رسالةٍ للأخ الفاضل العلامة الشيخ يوسف القرضاوي، سماها: «الغزالي بين مادحيه وناقديه» أجاد فيها، وأنصف الغزالي، فاعترف بما له من الفضائل، واعترف ببعض ما عليه من المؤاخذات، واعتذر له عن بعضها.

وعندي أن ما أُخِذ عليه كان من أعظم أسبابه عدم اعتنائه بحفظ السنن المرويّة النبوية، وعدم حرصه على تعرُّف صحيحها من سقيمها، وعدم إنزالها في الاستدلال في أمور العقيدة منزلتها، وكان يقول: «أنا مزجىٰ البضاعة في الحديث».

ومن أسبابه أيضاً طريقته في الشك، التي جعلته يدخل كل باب، ويتمثل كل علم، من الفلسفة وما شاكلها. فدخل عليه من كل ذلك ما انطبع في عقله حتى لم يقدر على التخلص منه، حتى قيل في حقه «دخلت الفلسفة في جوف أبي حامد، ثم لم تخرج منه» هذا مع أنه ردّ على الفلاسفة، لكن علق بعقله من كلامهم أمور[1].

على أن مما يحسن التنبيه عليه من فضائله: قوَّتُهُ على الملاحدة والباطنية، وعلى المبتدعة من الإمامية والخوارج والمعتزلة، ونقده لشبههم وتخرصاتهم وتحكّماتهم. وسترى في هذا الكتاب بعضاً من ذلك مما يتعلق من كلامهم بمسائل علم الأصول، فأتي في الرد عليهم بما يُفحِم ويُخرِس، لو كانوا يبصرون.

وسترى أنه -رحمه الله- كان شديد التعظيم للصحابة، والاعتراف بفضلهم، والمحبة لهم، والذود عن حياضهم، والتعظيم لعلمهم وأقوالهم وتصرفاتهم، وحملها على أحسن المحامل. فجزاه الله عن الإسلام وحملته وأهله خير

---

(١) وما أشبه الليلة بالبارحة!! فقد ردَّ سميُّه الشيخ «محمد الغزالي» معاصرنا الذي توفي قريباً رحمه الله، على المستشرقين ردوداً جيّدة، لكن عَلِق بقلبه وعقله من كلامهم أمور لم يمكنه التخلّص منها، يعرف ذلك كل من مارس السنة النبويّة ونهل من مشَاربها ثم علّ واطلع على آرائه. ورحم الله المحمّدين الغزاليين رحمة واسعة وغفر لهما بجوده وكرمه.

الجزاء.

كان الغزالي، على غزير علمه، وتوقد ذكائه، مقلِّداً في الفقه. فهو شافعي المذهب. وقد دافع عن تقديمه للشافعي، وكتب في «المنخول» (ص٤٩٥) فصلاً «في تقديم مذهب الشافعي رضي الله عنه على مذاهب سائر الناحلين من الأئمة، كأبي حنيفة ومالك ومن عداهم» هذه عبارته. ودعا فيه «العوامَّ والفقهاء وكل من لم يبلغ منصب المجتهدين إلى تقليد الشافعي دون غيره» وألف كتبه «البسيط» و«الوسيط» و«الوجيز» في الفقه، وكلها على مذهب الإمام الشافعي.

ولم يجاوز في كتبه الفقهية الأصولَ التي جعلها الإمام الشافعي مصادر الفقه، وهي الكتاب والسنة، والإجماع، والقياس» دون المصالح المرسلة والأعراف والاستحسان وعمل أهل المدينة، وغيرها.

وكل هذا يشعر بأنه كان ملتزماً مذهب الشافعي في الأصول والفروع، ولا يرى نفسه مجتهداً مستقلاً.

لكنه كتب في آخر المستصفى (ب٢/ ٣٨٤) فصلاً في «وجوب الاجتهاد على المجتهد، وتحريم التقليد عليه» فهل يشعر هذا بأنه كان يذهب إلى ما ذهب إليه الشافعي عن اجتهاد واقتناع، أم يرى أنه لم يحصل آلة الاجتهاد كاملة، خاصة وقد قال عن نفسه: «أنا مزجىٰ البضاعة في الحديث» أم أنه تغيّر وصفه من التقليد في أول أمره، إلى الاجتهاد في آخر عمره؟!

إن ذلك بحاجة إلى بحث تضيق عنه هذه العجالة.

هذا مع أنه وُجِد له في المستصفى مخالفات أصولية كثيرة لما ذهب إليه الشافعي، منها رأيه في مسألة جواز نسخ القرآن بالسنة، وقد صرّح في بعض المواضع بأنه يخالف الشافعي صراحة، كما قال في باب (العموم): «المشترك لا يمكن دعوى العموم فيه عندنا، خلافاً للشافعي».

ومن نظر في كتابه «المستصفى» نظر متأمل، لم يخف عليه أن الغزالي بالغ في الأصول رتبة الاجتهاد، بل قمة الاجتهاد.

ومما يذكرَ في هذا المقام ما يلاحظ القارىء في كلام الغزالي في المستصفى من جهة علوم اللغة، أعني النحو والبلاغة، فإنه يلحظ فيه نوع ضعفٍ، تبدّى

في كلامه في مسائل الحقيقة والمجاز (انظر ب١/ ٣٤٢) وفي مواضع أخرى تعرض فيها لمسائل نحوية، وقد عجبت من ذلك، حتى رأيت ما قاله السبكي في طبقات الشافعية «ومما كان يعترض به عليه وقوع خللٍ من جهة النحو يقع في أثناء كلامه، ورجوع فيه، فأنصف من نفسه، واعترف بأنه ما مارس ذلك الفن، واكتفى بما يحتاج إليه في كلامه... وأذن للذين يطالعون كتبه فيعثرون فيها على خلل فيها من جهة اللفظ أن يصلحوه ويعذروه، فما كان قصده إلا المعاني وتحقيقها، دون الألفاظ وتدقيقها» (طبقات الشافعية ٦/ ٢١١- نقلا عن مقدمة التحقيق، لكتاب أساس القياس ص٥٣) وأقول: إن هذا النصّ قد جرّأني بعد الاطلاع عليه على إجراء تغييرات لفظية في مواضع من كلامه، ظاهرٍ مخالفتُها للقواعد النحوية -أخذاً بإذنه الصريح «المنطوق به» في النص المذكور أعلاه. لكن التغييرات التي من هذا النوع قليلة لا تتعدى في تقديري عشرين موضعاً، ونبهت في بعضها على ذلك التغيير.

كتب الغزالي في علم الأصول:

للغزالي في علم الأصول مؤلفات أخرى سوى المستصفى، منها:

١- المنخول، وهو كتاب موجز جمعه في مقتبل عمره علّقه عن شيخه الجويني. وهو مطبوع في بيروت، دار الفكر، بتحقيق وتعليق الشيخ محمد حسن هيتو.

٢- تهذيب الأصول: وهو مطوّل، ذكره في المستصفى في مواضع منها ما في (ب٢/ ٤).

٣- شفاء الغليل في بيان مسالك التعليل. وهو مطبوع في بغداد بتحقيق وتعليق الدكتور حمد الكبيسي.

٤- المكنون في علم الأصول.

٥- المأخذ، في الخلافيات.

٦- مفصّل الخلاف، في أصول القياس.

٧- أساس القياس. نشر بالرياض سنة ١٤١٣هـ بتحقيق الأستاذ فهد

السدحان. وقد ذكره الغزالي في المستصفى (ب١/ ٨٠).

وقد ذكر الأخ الشيخ محمد حسن هيتو في تقديمه لكتاب «المنخول» (ص٣٣) أن للدكتور عبد الرحمن بدوي كتاباً بعنوان «مؤلفات الغزالي». فليرجع إليه للاستزادة.

مصادر ترجمته:

هي كثيرة نجتزئ منها بما يلي:

١- ابن كثير: البداية والنهاية، مطبعة السعادة، القاهرة. ١٢/١٧٣، ١٧٤ في حوادث سنة ٥٠٥هـ.

٢- الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٢٢ بيروت، نشر مؤسسة الرسالة.

٣- السبكي: طبقات الشافعية ٤/ ١٠١

٤- الصفدي: الوافي بالوفيات ١/ ٢٧٧

٥- الزركلي: الأعلام ٧/ ٢٤٧

٦- محمد حسن هيتو: مقدمة كتاب المنخول. بيروت، دار الفكر.

٧- يوسف القرضاوي: الغزالي بين مادحيه وناقديه.

٨- الدكتور حمد الكبيسي: مقدّمته لكتاب شفاء الغليل.

٩- الشيخ محبّ الدين الخطيب: مقدّمته لكتاب «العواصم من القواصم» لابن العربي المالكي. وفيها وصف لحال الغزالي عندما التقى به ابن العربي في رحلته إلى المشرق.

المستصفى

المستصفى من آخر ما ألّفه الغزالي في علم أصول الفقه، بل لعله آخرها. إذ إنه ألّفه بعد رجوعه من بلاد الشام، واستقراره بنيسابور، بعد أن كان قد «ألّف كتباً كثيرة في أصول الفقه وفروعه» وبعد أن ألف كتابه «إحياء علوم الدين» كما صرّح بذلك في مقدمته للمستصفى (ب١/ ٤)

ومعنى هذا أنه ألفه بعد تمام نضجه في العلم، وبعد استقرار آرائه العلمية التي تواترت عليها المشكلات والإيرادات من قبل العلماء والطلاب، وبعد كثرة الممارسة للتعامل معها، وكثرة التأليف في هذا العلم وغيره.

ولا يبعد أن يكون المستصفى آخر تأليفٍ له في علم الأصول، ولا نجزم بذلك[1].

فإذن لا شك أن المستصفى يمثل خلاصة علم الغزالي في المسائل الأصولية، وما وجد مخالفاً في كتبه الأخرى يعدّ مرجوعاً عنه، لا يمثّل قوله. ولعل هذا المعنى هو الذي قصده بتسميته كتابه بهذا الاسم. وكذلك آراؤه في العلوم الأخرى يغلب على الظن عندي أن ما أورده في المستصفىٰ هو الذي لقي عليه ربه. والله أعلم.

مصادر الغزالي في المستصفى:

يمكن القول إن من المصادر الرئيسية التي استقي منها الغزالي ما يلي:

أولا: الرسالة في أصول الفقه للإمام الشافعي وسائر كتبه الأصولية الأخرى. وقد نقل الغزالي أقوالاً للشافعي واستند إليها كما في مسألة نسخ القرآن بالسّنة.

---

(١) ثم وجدت نقلاً لمحقق كتاب (أساس القياس) للغزالي، عن وفيات الأعيان (٤/ ٢١٧، ٢١٨) أن الغزالي فرغ من المستصفى في سادس المحرم سنة ٥٠٣هـ.

ونقل عن شارحها أبي بكر الصيرفي كما في مسألة حد البيان.

ثانيا: البرهان للجويني، وهو شيخه الذي كان يكّن له كل التقدير والإجلال، وعلّق عنه ما ضمّنه كتابه «المنخول» لكّن لم يصرّح باسمه في المستصفى، جرياً على عادته الغالبة فيه بعدم التصريح بأسماء أصحاب الأقوال، حرصاً على أن يكون القارىء حياديًا، ولا يكون انتماؤه إلى إمام أو شيخ حائلاً بينه وبين فهم المسألة الأصولية على وجهها.

ثالثاً: التقريب والإرشاد للباقلاني. وقد نقل عنه كثيراً، وعَرَض آراءه في كثير من المواضع، وناقشها، وربما وافقها أو خالفها، أحياناً مع عدم التصريح باسمه، وأحياناً أخرى كثيرة مع التصريح باسمه بقوله «قال القاضي» كما سيتبين من الفهرس إن شاء الله.

رابعاً: كتب بعض المعتزلة، وخاصة كتاب «المعتمد» لأبي الحسن البصري، وهذا نقوله ظنًّا، ولم نطلع على نقل ينص على ذلك، ولكن مقارنة بعض المواضع من كلام الغزالي بكلام أبي الحسين ربما أوحت بذلك. كما في مسألة الأسماء الشرعية مثلاً (انظر ب١/ ٣٢٦) من المستصفى و (١/ ٢٠) من المعتمد.

ما يمتاز به المستصفى:

نبه الغزالي إلى ميزتين أساسيتين، أراد أن يركّز عليهما في تأليفه للمستصفى:

الأولى: الترتيب. فإن الملاحَظَ في الكتب الأصولية قبل الغزالي اضطرابُها في السير على ترتيب منطقي معين[1]. حتى إن الغزالي نفسه في كتابه «المنخول» سلك سبيل من قبله، فإنّ تتابُعَ الأبواب الرئيسية فيه كان كما يلي: «الأحكام. حقائق العلم. كتاب البيان. القول في اللغات. كتاب الأوامر. القول في

---

(١) من أول من وجدناه تعرض لفكرة ترتيب أبواب علم أصول الفقه القاضي أبو بكر الباقلاني (٤٠٣هـ) في كتابه التقريب والإرشاد (١/ ٣١٠-٣١٥) وقد عقد لذلك باباً بعنوان (القول في حصر أصول الفقه وترتيبها وتقديم الأول فالأول منها) وهي عنده (١-الخطاب الوارد من الكتاب والسنة ومنه الأمر والنهي والخصوص والعموم والنسخ والإجمال والبيان الخ ٢- أفعال الرسول ص ٣- الأخبار ٤- أخبار الآحاد ٥- الإجماع ٦- القياس ٧- المفتي والمستفتي ٨- الحظر والإباحة. ثم وجّه هذا الترتيب، وبيّن سبب التقديم والتأخير.

النواهي. كتاب العموم والخصوص. كتاب التأويل. كتاب المفهوم. عصمة الأنبياء وأفعال النبي ﷺ. شرائع من قبلنا. الأخبار. النسخ. الإجماع. القياس. الترجيح. الاجتهاد. الفتوى».

وهو لم يبيّن في أول «المنخول» الترتيب الذي سيسير عليه. ولكن بالاستقراء تبيّن أنه موافق غالباً لما سار عليه أبو الحسين البصري في «المعتمد». وقد عقد أبو الحسين فصلاً لبيان ترتيبه في كتابه، لكنه ترتيب معقد، لا يبنى على فكرة موحدة، ولذا لا يحيط به القارىء إلا بعد جهد، ولا يستقرّ في الذهن طويلاً. ومع ذلك تابعه فيه الكثير، منهم أبو الخطاب[1] في «التمهيد» (١/ ١٢١).

أما المستصفى فقد قصد فيه الغزالي قصداً أن يسير على نظامٍ ترتيبيّ جديد، واضح، يضعه هو، بحسب نظر بصيرته الوقّادة. يدركه الدارس من أول وهلة. قال في مقدمته:

«صنّفْتُه، وأتيتُ فيه بترتيب لطيف عجيب، يطّلع الناظر في أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم، ويفيده الاحتواء على جميع مسارح النظر فيه» وغرضه من ذلك «أن يستولي الطالب في ابتداء نظره على مجامع علم الأصول ومبانيه، ليسهل عليه الظفر بأسراره ومَباغيه».

وهو قد بني ترتيبه على أن مدار علم الأصول شيء واحد، هو (الأحكام الشرعية) فمعرِفة الحكم الشرعي، وأحواله، هو المطلب الأساسي لطالب علم الأصول. و(الحكم) لا بدّ له من حقيقةٍ في نفسه، و من شيء ينتجه، وهو الدليل الفقهي، ومن شخص يستنتجه، وهو المجتهد، ومن طريقة يستنتج بها، وهي طريق الاستدلال. فهذه هي الأركان الأربعة لعلم أصول الفقه.

لكنه استعار لها - تقريباً لذهن الطالب - حالةَ الثمرة التي يعمل المزارع للحصول عليها. فجعل الحكم الفقهي هو الثمرة المطلوبة.

والشجر المثمر تقابله الأدلة، و طريقة الاستثمار يقابلها طرق الاستدلال، وهو باب الدلالات عند الأصوليين.

---

(١) وجّه أبو الخطّاب في التمهيد (١/ ١٢١) ترتيبه، لكن إذا قارنته بترتيب الغزالي رأيت بوناً شاسعاً.

وكما أن الثمرة لا بدّ لها من مستثمر، فكذلك الحكم لا بدّ له من مجتهد يستنبطه.

وسترى ذلك مشروحاً في مقدمة الكتاب.

فردّ الغزاليُّ بذلك جميعَ أبواب علم الأصول إلى هذه (الأقطاب الأربعة).

فهذه طريقة سهلة التصوّر، مقنعة، أعادت أبواب علم الأصول إلى جذرٍ موحّد، ثم شعّبته أربع شُعب، ثم شعّبت الشُّعَب. وهكذا.

ثم إن الغزالي جرى في أول كلامه على كل (قطب) من الأقطاب الأربعة على أن يضع قائمةً بالنقط الأساسية التي سيتكلم فيها، وكذا في أول كل باب أو فصل.

وغرضه من ذلك يوافق الطرائق التربويّة الحديثة، لأن الطالب يتصوّر بذلك «المشكلات» التي ستتعرض لها تلك الجزئية من العلم إجمالاً. فإذا جاء إلى التفصيل، وقع كل شيء موقعَهُ، واستقر في ذهنه، وعَلِم نسبتَه إلى سائر الجزئيات من ذلك العلم، فترابطت لديه المعلومات. ويكون ذلك دعماً للفهم الذي تنتجه الدراسة التفصيلية.

ومن أجل ذلك عقد فصلاً في المقدمة بعنوان «بيان مرتبة هذا العلم ونسبته إلى العلوم» وغرضه من ذلك أن يعرفَ الدارسُ موقع علم أصول الفقه في خريطة العلوم، والنسبة بينه وبين سائرها.

الميزة الثانية: حاول الغزالي أن يميز المباحث التي ترد في كتب الأصول، وليست من الأصول في شيء، فانتقد إدخال بعض مسائل الاعتقاد، أو الفقه، أو النحو، أو غير ذلك، وهو الأمر الذي كان سببه تعلق بعض الأصوليين بتلك العلوم. وكانت هذه محاولةً «قيّمةً» في وضع الحدود لعلم الأصول، ووضع الضُّوَى والمعالم، لئلا ينشغل طلبة أصول الفقه بأمور خارجة عنه، أو يلبسوها بقواعده.

لكن الغزالي نفسه وقع في بعض ما حذّر منه، فقد غلب عليه ولعه بعلم المنطق، فأدخل في أول كتابه مقدمةً منطقية، غير أنه نبّه الطالب إلى أنها ليست من علم الأصول في شيء. وقال: «فمن شاء ألاّ يكتب هذه المقدمة فليبدأ

بالكتاب من القطب الأول، فإن ذلك هو أول أصول الفقه».

ويظهر أن موقف الغزالي هذا قد حدا بأكثر الأصوليين بعده إلى الإعراض عن إدخال هذه الأمور الغريبة عن الأصول في مصنفاتهم، ما عدا قلةً، منهم الشيخ الموفق في «روضته»، وابن الحاجب في «مختصره»، وابن الهمام في «تحريره»، ومحب الله بن عبد الشكور في «مسلم الثبوت»[1]. لكن المصنفين في الأصول في العصر الحاضر أعرضوا عن ذلك بالكلّية.

الميزة الثالثة: التحقيق: وهو ما يلاحظه القارىء جيّداً، فالغزالي ليس في المستصفى مقلّداً، بل يجري على طريقة النّظار والمحققين، حتى إنه لا يسمّي أصحاب المذاهب الأصولية والفقهية إلا نادراً، لأن الحق لا يعرف بالرجال، وإنما يعرف بما قامت عليه الأدلة الصحيحة. وهو يقول، في بيان ذلك في آخر الباب الثاني من أبواب القياس (ب٢/٣١٨): «هذا تحقيق قياس الشبه وتمثيلُه ودليلُه. أما تفصيل المذاهب فيه، ونقل الأقوال المختلفة في تفهميه، فقد آثرت الإعراض عنه لقلة فائدته. ومَنْ طَلَب الحق من أقاويل الناس دارَ رأسُهُ، وحار عقله».

وقد احتّل المستصفى بعد الغزالي موقعه المتميز في الدراسات الأصولية، وقد عني العلماء به دراسة وبحثاً، وأصبح أحد أركان علم الأصول كما نقلناه عن ابن خلدون في موضع آخر من هذه المقدمة، ومما يدل على ذلك ما نقل في كشف الظنون وغيره عن الشيخ فخر الدين الرازي صاحب المحصول أنه كان يحفظ المستصفى غيباً. وفي «المعتبر» للزركشي (ص٢٧٢) «قيل: إن سيف الدين الآمدي كان يحفظه» أيضاً، وكان المستصفى أحد الكتب الأربعة التي لخصها كل من الرازي في المحصول، والآمدي في الإحكام.

ما خُدِم به المستصفى:

١- يذكر الزركشي في مواضع من كتابه «البحر المحيط» (مثلاً ١/٨ و٣/٢٠٨)، شرحاً للمستصفى نسبه إلى «العبدريّ». ولم نجد في «سير أعلام النبلاء» مَنْ نِسبَتُه «العبدريّ» إلا محمد بن سعدون الأندلسي ثمّ البغدادي

---

(١) الشيخ عبد العال عطوة في تقديمه لشرح مختصر الروضة (١/١٢).

المتوفى سنة ٥٢٤هـ، ويقول فيه الذهبي: كان محدثاً ظاهرياً رمي بالتجسيم. وفي هدية العارفين آخرون: منهم في (١/ ٩٥): أحمد بن علي بن أبي بكر، أبو العباس (-٦٦٥هـ) ومنهم في (٢/ ١٤٩): محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المعروف بابن الحاج (-٧٣٧هـ) ولكن لم يذكر لأي منهم شيء له علاقة بالمستصفى.

ويستفاد من بعض كلام الزركشي أن اسم هذا الشرح «المستوفى في شرح المستصفى»[1].

٢- وفي هدية العارفين (ص٤٧٧) وذيل كشف الظنون (ص١٠٢) أن على المستصفى شرحاً لأبي جعفر أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن علي بن محمد العامري الغرناطي المالكي، المتوفى بمالقة سنة ٦٩٩هـ.

٣- وعليه شرح ثالث لأبي علي حسين بن عبد العزيز الفهري البلنسي المتوفىٰ سنة ٦٧٩هـ (ذكره في كشف الظنون ص١٦٧٣).

٤- وعليه شرح اسمه «مستقصى الوصول إلى مستصفى الأصول» للشيخ زين الدين سريجا بن محمد الملطي، المتوفى سنة ٧٨٨هـ. (ذكره في كشف الظنون ص١٦٧٥).

٥- وعليه «النُكت» لابن الحاج الأشبيلي (لعله المتوفى سنة ٦٥١هـ) ذكره الزركشي في البحر المحيط (١/ ٨، ١٦٠ و٣/ ٢٨٠ و٤/ ٤٧)، وعبارة الزركشي في البحر (١/ ٨) تفيد أن النكت لابن الحاج هي على المستوفى للعبدري وفي هدية العارفين (ص٩٥) أن له «حاشية على مشكلات المستصفى».

٦- وعليه تعليق لسليمان بن داود بن محمد الغرناطي المتوفى ٦٣٩هـ ذكره في كشف الظنون (ص١٦٧٣).

٧، ٨، ٩- وقال الزركشي (١/ ٨): واختصره ابن رشد وابن شاس صاحب الجواهر، وابن رشيق.

---

(١) ثم وجدت للشيخ الدكتور حمد الكبيسي تسمية العبدري شارح المستصفى هكذا: أبو عبدالله محمد بن محمد بن علي العبدري، وأنه صاحب «المستوفى» لكن لم يذكر سنة وفاته. وأحال بترجمته على شجرة النور الزكية (ص٢١٧) لأنه من علماء المالكية.

١٠- واختصره السهروردي الحكيم (كشف الظنون ص١٦٧٣).

١١- واختصره أبو العباس أحمد بن محمد الأشبيلي المعروف بابن الحاج المذكور أعلاه، المتوفى ٦٥١هـ (كشف الظنون ص١٦٧٣، والبحر المحيط ١/٨، وهدية العارفين ص٩٥).

١٢- واختصره الشيخ موفق الدين ابن قدامة المقدسي المتوفى ٦٢١هـ في كتابه «روضة الناظر وجنة المناظر» كما سبقت الإشارة إليه. قال الشيخ عبد القادر بن بدران في شرحه للروضة ص١٦ «الموفق تابع الغزالي، ويعدّ هذا من محسّنات كتابه، لأن الغزالي له القِدْحُ المعلّىٰ في هذا الفن، وفي غيره، وكتابُهُ من أعظم كتب الأصول. والموفَّق غَيَّر كثيراً من كلام الغزالي، وهذّب كثيراً من مسائله، فرحمهما الله».

على أن الروضة أكثر من أن تكون مجرد مختصرٍ للمستصفى، بل مرادنا أن صلب الكلام فيها من المستصفى، وقد تصرف مؤلفها في القول حتى ابتعدت عن أصلها قليلاً أو كثيراً.